



العدد : ٦٤
التاريخ : ٢٨ / ٩ / ٢٠٢٥

إلى / أ.م.د. غفران حمد شلاكة المحترمة
جامعة القادسية / كلية الآداب
الباحث حسين عباس عبد المحترم
جامعة القادسية / كلية الآداب

م / قبول نشر

تحية طيبة

يسر هيئة تحرير مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية أن تعلمكم بقبول نشر بحثكم الموسوم
بـ (الاستبعاد بحسب عدم الاستعمال عند العلوي) (ت ٧٤٩هـ) في شرحه على كافية ابن الحاجب (ت
٦٤٦هـ)، وسيتم نشره في الأعداد القادمة، مع التقدير.

أ.د. سرحان جقات سلمان
رئيس التحرير
٢٠٢٥ / ٩ / ٢٨



أ.م.د. عصام عدنان رحيم الياسري
مدير التحرير
٢٠٢٥ / ٩ / ٢٨

نسخة منه إلى:

- أمانة التحرير .
- الصادرة .
- وحدة الرقابة .

الاستبعاد بحسب عدم الاستعمال عند العلوي (ت ٧٤٩ هـ) في شرحه على كافية
ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)

art.mas.arb24-4@qu.edu.iq

حسين عباس عبد

أ.م.د. غفران حمد شلاكة المالكي

جامعة القادسية – كلية الآداب

قسم اللغة العربية

تاريخ استلام البحث :

تاريخ قبول البحث :

الخلاصة :

تناول هذا البحث الاستبعاد بحسب عدم الاستعمال عند العلوي (ت ٧٤٩ هـ) في شرحه على كافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) : وينقسم الاستبعاد بحسب عدم الاستعمال عنده إلى قسمين هما أولاً : الاستبعاد بحسب الاطراد وعدمه ، وثانياً : الاستبعاد بحسب الشذوذ ، تناول في الاستبعاد بحسب الاطراد وعدمه : مفهومه القياس المطرد عند القدماء والمحدثين ، وقام العلوي بتناول الاستبعاد بحسب الاطراد وعدمه في شرحه بمسائل نحوية عدة وبين من خلال هذه المسائل ما هو الاستبعاد بحسب الاطراد وعدمه في شرحه ، وتناول الاستبعاد بحسب الشذوذ : عرف القياس الشاذ عند القدماء والمحدثين ، وتناوله بمسائل نحوية عدة فبين من خلال هذه المسائل ما هو الاستبعاد بحسب الشذوذ .

الكلمات المفتاحية : (الاستبعاد / بحسب عدم الاستعمال / الاطراد وعدمه / الشذوذ) .

**Exclusion according to non-use by Al-Alawi (d. 749 H) in his
commentary on Kafiyah Ibn al-Hajjab (d. 646 H)**

art.mas.arb24-4@qu.edu.iq

Hussein Abbas Abd

A. M. Dr Ghufraan Hamad Shalaka Al-Maliki

Qadisiyah University - Faculty of Arts

Department of Arabic Language

Date of receipt of the research:

Date of acceptance of the research :

Abstract:

This paper deals with the exclusion according to non-use by Al-Alawi (d. 749 AH) in his commentary on Kafiyah Ibn al-Hajjab (d. 646 AH): The exclusion according to non-use is divided into two parts: Exclusion according to uniformity and non-uniformity, and secondly: Exclusion according to anomaly, dealing with exclusion according to uniformity and non-uniformity: Al-Alawi dealt with the exclusion according to conformity and non-conformity in his commentary with several grammatical questions and explained through these questions what is the exclusion according to conformity and non-conformity in his commentary, and dealt with the exclusion according to anomaly: The definition of anomalous analogy among the ancients and moderns, and he addressed it with several grammatical issues, showing through these issues what is the exclusion according to anomaly.

Keywords: (exclusion / according to non-use / uniformity and non-uniformity / anomaly) .

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق وسيد المرسلين أبا القاسم محمد ، وعلى آله الأبرار المهتدين بهديه المتبعين نهجه ، وصحبه المنتخبين المتقين الأطهار الأخيار .
وبعد :

وقد أفاض العلوي في شرحه الأزهار الصافية على كافية ابن الحاجب في بيان هذا اللون من الاستبعاد بحسب عدم الاستعمال ، فقرعه إلى قسمين رئيسين هما :
أولاً : الاستبعاد بحسب الاطراد وعدمه وهو أن يكون الوجه المقيس متصوراً من حيث القاعدة ، غير أن عدم اطراده في كلام العرب يُضعف قبوله .
ثانياً : الاستبعاد بحسب الشذوذ : وهو أن يرد الوجه في موضع أو شاهد نادر ، لكن شذوذه عن القياس الغالب يجعله غير جارٍ على سنن كلامهم المعتاد .

الإستبعاد بحسب عدم الاستعمال

أولاً : الإستبعاد بحسب الاطراد وعدمه :

القياس المطرد : ((هو ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً))^(١) .

المطرد يسميه سيبويه (المتئلب) ، فيقول سيبويه : ((وقد يجوز في ذا كله البذل حتى يكون قياساً متئلباً))^(٢) ، ويسميه حيناً آخر ((الوجه))^(٣) ، أو يسميه الذي يلزم ولا ينكسر^(٤) .

رأي الدكتور خديجة الحديثي بالمطرد : ((هو ما اجتمعوا عليه ، وليس أقوى من اجتماع العرب على أسلوب معين من التعبير في اعتباره أصلاً يقاس عليه غيره مما أشبهه))^(٥) .

تناول العلوي الإستبعاد بحسب الاطراد وعدمه في شرحه بمسائل نحوية عدة منها :

أولاً : استبعد العلوي بحسب الاطراد وعدمه في (باب الاسم) ، إذ قال : ((كُلُّ اسْمٍ فَهُوَ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ غَيْرَ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ ، فَهَذَا طَرْدٌ ، وَكُلُّ مَادَّلٍّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ غَيْرَ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ فَهُوَ اسْمٌ ، فَهَذَا عَكْسٌ ، وَكِلَاهُمَا صَادِقٌ عَلَى الْاسْمِ ، بِخِلَافِ الْخَاصَّةِ ، فَإِنَّهَا تَتَعَكَّسُ ، وَبِتَعَدُّ فِيهَا الطَّرْدُ ؛ فَلِهَذَا نَقُولُ : كُلُّ مَا كَانَ فِيهِ أَلْفٌ وَلَا مٌ ، أَوْ تَتَوَيْنٌ ،

أو غير ذلك من الخواص ، فهو اسم ، فتجدّه مُعكِسًا ، ولا نقول : كلُّ اسمٍ فلا بُدَّ فيه من ألفٍ ولا م ، أو تنوين ؛ لأنَّ ما هذا حاله يتعذَّر في أكثرِ الأسماءِ)) (٦) .

هنا العلوي يستبعد القول كل اسمٍ فلا بُدَّ من ألفٍ ولا م ، أو تنوين ؛ لأنها لا تشمل الأسماء جميعها .

يقول ابن يعيش : ((الخصيص بمعنى (الخاص) ، ثم جعلت اسمًا للشيء الذي يختص بالشيء ، ويُلازمه ، فيكون دليلًا عليه ، وأما على وجوده كدلالة الحدِّ ، إلّا أنَّ دلالة العلامة دلالة خاصة ، ودلالة الحدِّ دلالة عامّة ؛ ذلك أنّك إذا قلت : (الرجل) ، دلّت الألفُ واللامُ على خصوصِ كَوْنِ هذه الكلمة اسمًا ، والحدُّ يدلّ على ضروب الأسماء كلّها ، والحدُّ يُشترط فيه الاطرادُ والانعكاسُ ، نحو قولك : كلُّ ما دلّ على معنَى مفردٍ فهو اسمٌ ، وما لم يدلّ على ذلك فليس باسم ، والعلامةُ يُشترط فيها الاطرادُ دون الانعكاس ، نحو قولك : كلُّ ما دخل عليه الألفُ واللامُ فهو اسمٌ ، فهذا مطرّدٌ في كلّ ما تدخله هذه الأداة ؛ ولا ينعكس ، فيقال : كلُّ ما لم تدخله الألفُ واللامُ فليس باسم ، لأنّ المضمرات أسماءٌ ، ولا تدخلها الألف واللام ، وكذلك غالبُ الأعلام والمبهمات ، وكثيرٌ من الأسماء ، نحو : (أَيْنَ) ، و (كَيْفَ) ، و (مَنْ) ، لا تدخل الألف واللام شيئًا من ذلك ، وهي مع ذلك أسماءٌ)) (٧) .

ثانيًا : استبعد العلوي بحسب الاطراد وعدمه في (باب المعرب بالحركات والحروف) ، إذ قال : ((إعراب الاسماء الستة بالحركات في حال الإضافة إلى غير ياء المتكلم خارج عن المطرّد في الاستعمال ، ويُستعمل في لغة نادرة ، كقولك : (هذا أبك) ، و (رأيتُ أبك) ، و (مررتُ بأبك) ، وجارٍ على القياس في إعراب المفرد بالحركة ، وهكذا قصرها في حال الإضافة خارج عن الاستعمال أيضًا ، كقولك : (هذا أباه) ، و (رأيتُ أباه) ، و (مررتُ بأباه) ، قال :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

لأنّها في الحقيقة معربة بالحركة تقديرًا على هذه اللغة)) (٨) .

اختلف العلماء العرب في إعراب الأسماء الستة ، إذ ذهب الكوفيون إلى أنّ الأسماء الستة المعتلّة وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك ، وفوك ، وذو مال معربة من مكانين وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد القولين وذهب في القول الثاني إلى أنها ليست بحروف إعراب ، ولكنها دلائل الإعراب ، كالواو والألف والياء في التنثية والجمع ، وليست بلام الفعل وذهب علي

بن عيسى الرّبيعي إلى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب ، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل ، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب وذهب أبو عثمان المازني إلى أن الباء حرف الإعراب ، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات ^(٩) . هذه هي مسألة خلافية بين المدرستين البصرية والكوفية عند البصريين معربة من مكان واحد وعند الكوفيين معربة من مكانين .

قيل أن هذه الأسماء منها ما تغلب عليها الإضافة ومنها ما تلزمه الإضافة ، فما تغلب عليها الإضافة هي : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك ؛ وما تلزم عليها الإضافة : فوك ، وذو مال ؛ والإضافة فرع على الإفراد ، كما أن التنثية والجمع فرع على المفرد ، فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه ؛ كانت أولى من غيرها ؛ ولما وجب أن تعرب بالحروف لهذه المشابهة ، أقاموا كل حرف مقام ما يجانسه من الحركات ؛ فجعلوا الواو علامة للرفع ، والألف علامة للنصب ، والياء علامة للجبر ، وذهب الكوفيون إلى أن الواو والضمة قبلها علامة للرفع ، والألف والفتحة قبلها علامة للنصب ، والياء والكسرة قبلها علامة للجبر ، فجعلوه معرباً من مكانين ^(١٠) .

ثالثاً : استبعد العلويّ بحسب الاطراد وعدمه في (باب المبتدأ والخبر) ، يقول العلويّ : ((إذا كانت الأخبار من حقّها أن تكون نكراتٍ ومجهولاتٍ حتّى يصحّ الإخبار بها ، فكيف جاز ورودُ الإخبار بالمعارفِ كقولك : (زيدٌ أخوك) ، و (عمرو المنطلق) ، و (أنت أنت) ، و (زيدٌ زيدٌ) وكيف صحّ الإخبار بالأمرِ الواضحة الجليّة ، كقولنا : (الشمسُ مُحَرِّقَةٌ) ، و (القمرُ مُبِيرٌ) ، و (الثلجُ باردٌ) ، و (السكرُ حلوٌ) ، وغير ذلك من الأمور الواضحة التي لا لبس فيها ؛ لأننا نقول : الأصل هو ما قرّرناه من كونها نكراتٍ ومجهولاتٍ ؛ ليتحقّق فيها الإخبار ، فإذا وردَ ما يخالف ذلك ، فلا بدّ من تأويله على ما يوافق الأقيسة ، ويكون جارياً على جهة الاطراد لئلا يكون هناك مخالفة للأصول ومجاريها فإذا قلّت : (أنا أنا) ، ف (أنا) الثاني قد تضمّن ما لا يعرفه المخاطب بكون التقدير : أنا الذات الموصوفة بالصفات الحسنة ، والخصال العالية التي لا يستحقّها غيري ، ولا يتّصف بها سواي ، ولا شك أنّ ما هذا حاله إخبارٌ بأمرٍ مجهولة ؛ فلهذا حسن)) ^(١١) .

هنا العلوي يذكر الاصل في الاخبار نكرات ومجهولات فإذا ورد غير ذلك فلا بد من تأويله على ما يوافق الأقيسة ويكون جارياً على جهة الاطراد لئلا يكون هناك مخالفة للأصول ومجاريها .

يقول ابن الاثير : ((الاصل في الإخبار النكرة ؛ لأنّه معتمد الفائدة ، كما أنّ المبتدأ معتمد البيان ، والفائدة إنّما تحصل بما لا يعلم ، تقول : زيد قائم ، وزيد معرفة ، وهو المبتدأ ، و (قائم) نكرة ، وهو الخبر ، فأخبر المتكلم المخاطب عن زيد الذي يعرفه بـ (قائم) الذي لا يعرفه من

حاله ، فأما المعرفة إذا قلت : زيد أخوك ، وأنت تريد أنه أخوه من النسب ، فإنما يجوز إذا كان المخاطب يعرف (زيداً) على انفراده ولا يعرف أنه أخوه ، لسبب ؛ فتخبره أنت أن زيداً الذي يعرفه هو أخوه ؛ ولذلك لو قلت : أخوك زيد ، و (زيد) الخبر ، كان المخاطب عارفاً أن له أخاً ، جاهلاً أنه زيد ؛ فأفدته بإخبارك : تعيين زيد لأخوته ، فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة ، فالفائدة في كلٍّ منهما إذا جعلته خبراً ، فإن كان المخاطب يعرفهما مجتمعين ، فلا فائدة فيه ، فأما قولهم : (الله ربنا) ، و (محمد نبينا) فإنما هو اعتراف من القائل ، وإقرار ، وردّ على من أنكره ، أو هو جار على سبيل التعظيم والتمجيد ، وإذا كانوا قد منعوا من الإخبار ببعض النكرات في قولهم: الثلج بارد ، والعسل حلو ، والأثنان أكثر من واحد ، فلائذ يمنعوه مع المعرفة أولى)) (١٢) .

رابعاً : استبعد العلويّ بحسب الاطراد وعدمه في (باب المنادى) ، إذ قالَ : ((أن المضاف إلى الاسم المضاف إلى ياء النفس يجوز فيه ما جاز في المضاف إلى ياء النفس من غير واسطة إلا الفتح وحده ، وإثبات الألف ، فإنه لا يجوز في نحو : (يا غلام غلامي) ، وسره ما ذكرناه من كثرة الاستعمال فيه ، وهي الكثيرة المطردة ، وعليها وردّ التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿يَتَنَوَّمُ لَا تَأْخُذْ﴾ ، وإثبات الألف والياء إنما يأتيان في ضرورة الشعر)) (١٣) .

هنا يستبعد العلوي في إثبات الألف فإنه لا يجوز في نحو (يا غلام غلامي) كثرة الاستعمال فيه ، وردت في كتاب الله تعالى ، وإثبات الألف والياء إنما يأتيان في ضرورة الشعر .

قال أبو علي الفارسي : ((من قال: يا ابن عمّ فحذف الياء من عمي، جعل (ابن) مع (عم) شيئاً واحداً، ثم أضافه إلى نفسه، فحذف الياء التي هي للمتكلم هنا كحذفه من (يا غلام غلامي)، وإذا قيل: إن حذف الياء من يا ابن عمّ لكثرة الاستعمال كان أقيس من أن يقال: جُعلا بمنزلة خمسة عشر لأنه ليس في ابن عمّ معنى الحرف، فيلزم بناء الاسمين كما لزم بناء خمسة عشر لما فيهما من معنى الحرف، وإنما يلزم بناء الاسم متى تضمن معنى الحرف، فأما إذا لم يتضمن معنى الحرف، لم يجب أن يُبنى)) (١٤) .

خامساً : استبعد العلويّ بحسب الاطراد وعدمه في (باب التحذير) ، إذ قالَ : ((من غير حَرَفٍ عَطْفٍ ، كَقَوْلِكَ : (إِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ) ؛ إمّا بِوُجُودِ حَرَفِ الْجَرِّ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : (إِيَّاكَ عَنْ أَنْ تَحْذِفَ) ، وَ (إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَحْذِفَ) ، وَإِمّا عَلَى نَزْعِهِ ، كَقَوْلِكَ : (إِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ) ؛ لِأَنَّ حَرَفَ الْجَرِّ يُحْذَفُ عَنْ (أَنْ) كَثِيرًا عَلَى جِهَةِ الْإِطْرَادِ ، فَإِذَا كَانَتِ الْوَاوُ مَحْذُوفَةً وَجَبَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ قَرَعًا لِنَزْعِ حَرَفِ الْجَرِّ ، فَإِنَّ حَذْفَهُ لَا يُبْعَدُ دَعْوَى الْقِيَاسِ فِيهِ ؛ لِكَثْرَتِهِ)) (١٥) .

هنا العلوي يستبعد حذف حرف الجر ؛ ويعلل فإن حذفه لا يبعد دَعَوَى القياس فيه لكثرته .

يحذف حرفا الجر (من ، وعن) مع (أن ، وأن) كثيرا لطولهما بالصلة ولا يجوز أن يقال : إياك الأسد ، بتقدير : إياك والأسد ، ولا بتقدير إياك من الأسد ، لامتناع حذف حرف العطف ، وامتناع حذف حرف الجر من الأسماء الصريحة في باب الحذف ولكن في غير باب الحذف توسعا في الكلام إذا علمت تعديته ^(١٦).

سادسا : استبعد العلوي بحسب الاطراد وعدمه في (باب المفعول فيه) ، إذ قال : ((الفعل لا يتعدى إلى المكان المختص بنفسه إلا إذا كان متعديا إلى المفعول به ، كقولك : (قصدت المسجد) ، و (عمرت الدار) ، فإن قصد إيقاع الفعل فيه على جهة كونه دعاء له ، كما لو وقع في المبهم منه ، فلا بد من توسط الحرف ، كقولك : (قمت في الدار) ، و (اعتكفت في المسجد) ، هذا هو المطرد في القياس ، والجاري على القواعد ، فإن ورد شيء على خلاف ذلك عد نادرا خارجا عن القياس ، وأنشد النحاة :

فَلَا بَغْيَكُمْ قَنَا وَعَوَارِضًا وَلَأُقِلَنَّ الْخَيْلَ لَابَةً ضَرْعًا

أراد : في قنا وعوارض ، وهما موضعان مختصان ، فأجراهما في تعدي الفعل بنفسه إليهما مجرى الأمكنة المبهمة على جهة الشدود والندرة)) ^(١٧) .

ذكر العلوي أنه يتعدى الفعل بحرف الجر اذا وقع الفعل على جهة كونه دعاء له ، كما لو وقع المبهم منه وهنا هو المطرد كقولهم : (قمت في الدار) و (اعتكفت في المسجد) ، واستبعد ما كان خلاف ذلك .

قال أبو سعيد السيرافي : ((حذف حرف الجر ، وشبهه بدخلت البيت ، والمعنى فلأطلبنكم بهذين المكانين ، وإنما ذكر هذه الأبيات التي جعل فيها الأسماء أحوالا ، ليريك أنها مخالفة لمطرنا السهل والجبل ، وأنها على معنى الحال)) ^(١٨) .

سابعا : استبعد العلوي بحسب الاطراد وعدمه في (باب اسم التفضيل) ، إذ قال : ((اعلم أن الذي عليه الجماهير من النحاة البصريين أن (أفعل) في الإضافة جار على الأقيسة المطردة ، فإذا كان مضافا إلى المعرفة فهو معرفة ، وإذا كان مضافا إلى النكرة فهو نكرة ، كقولك : (زيد

أَفْضَلُ الرَّجَالِ) ، و (زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ) ، وَحُكِيَ عَنِ الْكِسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ نُحَاةِ الْكُوفَةِ أَنَّهُ إِذَا أُضِيفَ بِمَعْنَى اللَّامِ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ . يُرِيدُونَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُسْتَبَدًّا بِالْخَصْلَةِ مِنْ غَيْرِ مُشَارَكَةٍ فَهُوَ بِمَعْنَى اللَّامِ ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَعْرِفَةٌ ؛ لِكُونِهِ بِمَعْنَى اللَّامِ ، وَإِنْ كَانَتْ إِضَافَةٌ بِمَعْنَى (مِنْ) فَهُوَ نَكْرَةٌ ، يُرِيدُونَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ ذَالًا عَلَى الزِّيَادَةِ فَهُوَ بِمَعْنَى (مِنْ) ، فَيَكُونُ نَكْرَةً عَلَى هَذَا ، وَالْمُخْتَارُ مَا قَالَهُ الْخَلِيلُ وَسِيبَوَيْهِ مِنْ جَرِيهِ عَلَى الْأَقْيَسَةِ فِي الْإِضَافَةِ ؛ إِذْ لَا وَجْهَ لِمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ مِنْ غَيْرِ دَلَالَةٍ^(١٩).

ذهب العلوي مع رأي البصريين واستبعد رأي الكوفيين في هذه المسألة .

يقول ابن السراج : ((وقد فسر أبو العباس المبرّد معنى (منك) إذا قلت : زيد أفضل من عمرو ، أنه ابتداءً فضله في الزيادة من عمرو ، وإن معنى (مِنْ) ومواضعها من الكلام ، فقولك : زيد أفضل منك وزيد أفضلكما ، في المعنى سواء ، إلا أنك إذا أتيت (بمنك) فزيد منفصلٌ ممن فضلته عليه ، وإذا أضفتَ فزيدٌ بعض ممن فضلته عليه ، فإن أردتَ (بأفعل) معنى فاعلٍ تثبتت وجمعت وأنتت فقلت : زيدٌ أفضلُكم ، والزيدان أفضلُكم ، والزيدون أفضلُكم وأفاضلُكم وهند فضلاكم ، والهندان فضلياكم والهندات فضلياكن وفصلُكم ، وإذا قلت : زيد الأفضل ، استغنى عن (من) والإضافة وعلم أنه قد بانَ بالفضل ، فهو عند بعضهم إذا أُضيفَ على معنى (من) نكرةٌ وإذا أُضيفَ على معنى اللام معرفةٌ وهذا مذهب الكوفيين ، وعند البصريين هو معرفةٌ بإضافة على كل حال إلا أن يُضاف إلى نكرة))^(٢٠) .

ثانيًا : الاستبعاد بحسب الشذوذ :

القياس الشاذ : ((ما فارق عليه بَقِيَّةُ بابِهِ وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا))^(٢١) . الشاذ : هو ما خرج عن القاعدة اللغوية ويُفِيدُ التَّفَرُّدَ وعدم اطراده في بابهِ^(٢٢) .

لم يُحدد العلماء القدماء المقصود بـ (الشاذ) فكل ما ذكروه عن الشاذ أنه مُقَابِلٌ لِلْمُطَرَّدِ ، أي ما يكون وجوده كثيرًا ولكنه على خلاف القياس^(٢٣) .

ويُعبّر العلماء عن الأمثلة الشاذة بأنها تُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا وقد ذكروها لأنهم سمعوها إلا أنها لا تتسق والقواعد التي بنوا عليها^(٢٤) .

تناول العلوي الاستبعاد بحسب الشذوذ في شرحه بمسائل نحوية عدة منها :

أولًا : استبعد العلوي بحسب الشذوذ في (باب المستثنى) ، إذ قال : ((أَنَّهُ يَضَعُفُ جَعْلُ (إِلَّا) صِفَةً فِي غَيْرِ الْجَمْعِ الْمَنْكُورِ غَيْرِ الْمُسْتَعْرِقِ لَمَّا كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ فِيهِ مُمَكِّنًا ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

فَأَمَّا مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ فَسَدَتَا ﴾ ، فَإِنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ فِي الْبَيْتِ أَدْخَلَ ؛ لِكَوْنِ الْأَوَّلِ مُسْتَعْرِقًا لِمَا بَعْدَ (إِلَّا) ، وَأَمَّا مَنْ مَنَعَ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْآيَةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُهُ فِي الْبَيْتِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِسْتِغْرَاقِ ، وَجَرِيٍّ إِلَّا صِفَةً فِي الْبَيْتِ يَكُونُ شَاذًا عِنْدَهُمْ ؛ لِأَنَّ (إِلَّا) إِنَّمَا تَجْرِي صِفَةً ، حَيْثُ يَتَعَذَّرُ الْإِسْتِثْنَاءُ ، فَقَوْلُهُ : (إِلَّا الْفَرَقْدَانِ) رَفَعَ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِـ (كُلُّ) ، أَيِ : غَيْرُ الْفَرَقْدَيْنِ ، وَهُوَ قَلِيلٌ)) (٢٥) . فَأَمَّا سَيَّبِيهِ فَقَدْ مَنَعَ الْإِسْتِثْنَاءَ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ، وَأَجَازَ فِي الْبَيْتِ الشَّعْرِي الْبَدَلِيَّةَ وَالصِّفَةَ وَلَمْ يَجْزِ الْإِسْتِثْنَاءُ ، قَالَ سَيَّبِيهِ فِي كِتَابِهِ : ((مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ، فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ إِلَّا زَيْدٌ بَدَلًا ، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ صِفَةً)) (٢٦) .

ثَانِيًا : اسْتَبْعَدَ الْعُلُوِّيَّ بِحَسَبِ الشُّذُوزِ فِي (بَابِ الْمَنْصُوبِ بـ (لَا) الَّتِي لِنَفِي الْجِنْسِ) ، إِذْ قَالَ : ((رَفَعَ الْأَوَّلُ وَفَتَحَ الثَّانِي ، فَتَقُولُ فِيهِ : (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ) ، فَـ (حَوْلٌ) مَرْفُوعٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَخَبْرُهُ مَحذُوفٌ ، تَقْدِيرُهُ : إِلَّا بِاللَّهِ ، وَ (لَا) هَهُنَا بِمَعْنَى (لَيْسَ) ، وَعَمَلُ (لَا) بِمَعْنَى (لَيْسَ) شَاذٌ ؛ وَلِأَجْلِ هَذَا أَشَارَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ : (وَرَفَعَ الْأَوَّلُ عَلَى ضَعْفٍ) ، يُشِيرُ بِهِ إِلَى مَا قُلْنَاهُ ، وَقَوْلِكَ : (لَا قُوَّةَ) مَبْنِيٍّ مَعَ (لَا) عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ مُبْتَدَأٌ ، وَ (بِاللَّهِ) خَبْرُهُ ، لَا يُقَالُ : فَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مُرْتَفِعًا مِنْ هَذِهِ الصُّورَةِ عَلَى حَدِّ ارْتِفَاعِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بـ (لَيْسَ) ؛ لِكَوْنِهِ قَلِيلًا ؛ لِأَنَّا نَقُولُ : فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ تَكْرِيرٌ ، كَمَا كَانَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فَلَا وَجْهَ لِرَفْعِهِ إِلَّا عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ (لَيْسَ) ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا ، فَبَطَلَ مَا تَوَهَّمَهُ)) (٢٧) .

ذَهَبَ الْعُلُوِّيُّ مَعَ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي اسْتِبْعَادِ رَفْعِ اسْمٍ لَيْسَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُمْكِنْ هُنَاكَ تَكْرِيرٌ .

يَقُولُ الْمُبَرِّدُ : ((إِذَا كَانَتْ (لَا) مَعْرِفَةً لَمْ تَكُنْ إِلَّا رَفْعًا لِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِي مَعْرِفَةٍ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : (لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ) إِنَّمَا هُوَ جَوَابُ أَرْزِيدَ فِي الدَّارِ ... وَاعْلَمْ أَنَّ لَا إِنْ فَصَلْتَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النِّكَرَةِ لَمْ يَجْزِ أَنْ تَجْعَلَهَا مَعَهَا اسْمًا وَاحِدًا لِأَنَّ الْأَسْمَ لَا يَفْصَلُ بَيْنَ بَعْضِهِ وَبَعْضُ فَتَقُولُ : (لَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ وَلَا فِي بَيْتِكَ رَجُلٌ) ، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ لِأَنَّ لَا وَإِنْ لَمْ تَجْعَلَهَا اسْمًا وَاحِدًا مَعَ مَا بَعْدَهَا لَا تَعْمَلُ لِضَعْفِهَا إِلَّا فِيمَا يَلِيهَا أَلَّا تَرَى أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْكَلَامِ فَلَا تَغْيِيرُهُ وَلَوْ كَانَتْ كَانِ وَأَخَوَاتُهَا لَأَزَالَتْ الْإِبْتِدَاءَ)) (٢٨) .

يَذْكُرُ لَعُلُوِّيٌّ جَائِزَ رَفْعِ (لَا) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَ مِنْ غَيْرِ تَكْرِيرٍ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ ؛ لِأَنَّهُ يُسَوِّغُ : (لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ) مِنْ غَيْرِ تَكْرِيرٍ ، وَعَلَى الْجَمَلَةِ فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ

ضَعَفٌ ، سَوَاءٌ رَفَعْنَاهُ بِـ (لَيْسَ) لِقَلَّتِهِ أَوْ عَلَى مَذَهَبِ الْمَبْرَدِ مِنْ غَيْرِ تَكْرِيرٍ ، فَلَا يَنْفَكَانِ عَنْ نَظَرٍ (٢٩) .

ثالثاً : استبعد العلويّ بحسب الشذوذ في (باب المنسوب بـ (لا) التي لنفي الجنس) ، إذ قَالَ : ((فَقَدْ يُقَالُ : (لا حِيلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ) ، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً هَهُنَا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، كَمَا قُلِبَتِ الْيَاءُ وَآوًا فِي مِثْلِ : (جِبَاوَةٍ) عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، فَهَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِهِذِهِ اللَّفْظَةُ مِنْ هَذِهِ الْمَبَاحِثِ الْإِعْرَابِيَّةِ ، فَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنَ الْمَبَاحِثِ الْعَقْلِيَّةِ فَلَهُ مَوْضِعٌ أَخْصُ بِهِ ، وَلَا وَجْهَ لِإِبْرَادِهِ فِي الْكُتُبِ الْأَدَبِيَّةِ لَانِحْرَافِهِ عَنْ مَقْصِدِهَا)) (٣٠) .

حين قالوا : (لَاحِيلَ) واصلها (لَاحُولَ) هنا الواو قلبت إلى ياء لأنها أخف من الواو (٣١).

يقول ابن مالك : ((يُقَالُ : (هذا أَحِيلُ مِنْ هَذَا وَأَحُولُ) أَي : أَكْثَرُ حِيلَةٍ ، وَ (لَاحِيلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ) بِمَعْنَى : لَا حَوْلَ . فَأُبْدِلُوا الْوَاوُ يَاءً بِغَيْرِ مُوجِبٍ تَصْرِيْفِي ، فَلَمْ يَجْزِ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ ، وَلَا عَلَى مَا أَشْبَهَهُ ، وَإِنَّمَا حُكِمَ عَلَى الْيَاءِ بِالْبَدْلِيَّةِ ، وَلَمْ يَقُلْ : إِنَّهُمَا لَغَتَانِ ؛ لِأَنَّهُمَا قَالُوا : هُمَا يَتَحَاوَلَانِ ؛ إِذَا قَابَلَ كُلُّ مَنَّهُمَا احْتِيَالَهُ بِاحْتِيَالِ صَاحِبِهِ)) (٣٢) .

رابعاً : استبعد العلويّ بحسب الشذوذ في (باب المضاف إليه) ، إذ قَالَ : ((التَّنْبِيْهُ وَالْجَمْعُ فِي مِثْلِ : (الضَّارِبَاكَ) ، وَ (الضَّارِبُوكَ) مُعَرَّفًا ، وَفِي نَحْوِ : (ضَارِبَاكَ) ، وَ (ضَارِبُوكَ) مُنْكَرًا مُسْتَوِيَّةً فِي الْجَوَازِ وَالْحُسْنِ ؛ لِمَا يَظْهَرُ فِيهَا مِنَ التَّخْفِيفِ بِطَرَحِ النَّوْنَيْنِ ، قَالَ رُؤْبَةُ :

الْفَارِجُو بَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْهَمِ (٣٣)

فَأَمَّا مَا يُحْكِي مِنْ قَوْلِهِمْ :

هُمْ الْأَمْرُونَ الْخَيْرَ وَالْفَاعِلُونَ إِذَا مَا خَشَوْا مِنْ مُحَدَّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا (٣٤)

فَكَمَا لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ لِشُدُودِهِ وَخُرُوجِهِ عَنِ الْقِيَاسِ مِنْ جِهَةِ جَمْعِهِ بَيْنَ الْإِضَافَةِ وَالنُّونِ ، وَهُوَ خِلَافُ الْمَطْرَدِ مِنْ اسْتِعْمَالِهِمْ ، وَخِلَافُ الْقِيَاسِ ، وَوَجْهُهُ عَلَى ضَعْفِهِ هُوَ أَنََّّهُمْ شَبَّهُوا (الْفَاعِلُونَ) بِمَعْنَى (يَفْعَلُونَ) ، وَ (الْأَمْرُونَ) بِمَعْنَى (يَأْمُرُونَ) ؛ فَلِهَذَا ثَبَّتَتِ النَّوْنُ فِيهِ كَالْفِعْلِ)) (٣٥) .

قَالَ الْمَبْرَدُ : ((فَهَذَا لَمْ يَرِدِ الْإِضَافَةُ فَحُذِفَ النَّونُ بِغَيْرِ مَعْنَى فِيهِ وَلَوْ أَرَادَ غَيْرَ ذَلِكَ لَكَانَ غَيْرَ الْجَزِّ خَطَأً وَلَكِنَّهُ حُذِفَ النَّونُ لَطَوِيلِ الْأِسْمِ إِذْ صَارَ مَا بَعْدَ الْأِسْمِ صِلَةً لَهُ وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ حُذْفُهُمُ النَّونَ مِمَّا لَمْ يَشْتَقْ مِنْ فِعْلٍ وَلَا تَجُوزُ فِيهِ الْإِضَافَةُ فَيَحْذِفُونَ لَطَوِيلَ الصِّلَةِ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَخْطَلِ :

أَبْنِي كُلِّبٍ إِنَّ عَمِّي اللَّذَّا ... قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَا

فَحَذَفَ النَّونَ مِنَ الَّذِينَ ((^(٣٦)) .

خامساً : استبعد العلويّ القياس الشاذ في (باب المضمَر) ، إذ قَالَ : ((أَنَّهُ لَا يَكُونُ هَذَا الضَّمِيرُ فَصْلًا إِلَّا إِذَا وَقَعَ بَيْنَ مَعْرِفَتَيْنِ ، أَوْ مَا يُقَارِبُهُمَا ، فَالْمَعْرِفَتَانِ كَقَوْلِكَ : (زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ) ، وَ (كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ) ؛ لِأَنَّهُمَا إِذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ كَانَ لِدُخُولِهِ فَائِدَةٌ ، وَهِيَ إِزَالَةُ اللَّبْسِ بِكَوْنِهِ صِفَةً ، فَإِنْ كَانَ وَاقِعًا بَيْنَ نَكِرَتَيْنِ بَطَلَ كَوْنُهُ فَصْلًا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : (رَجُلٌ كَرِيمٌ هُوَ قَائِمٌ) ، فَإِنْ هَذَا لَا يُعَدُّ فَصْلًا بِحَالٍ . وَقَوْلُنَا : (أَوْ مَا يُقَارِبُ الْمَعْرِفَةَ) كَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : (كَانَ زَيْدٌ هُوَ خَيْرًا مِنْكَ) ، وَإِنَّمَا قَارَبَ الْمَعْرِفَةَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ (مِنْ) قَائِمَةٌ مَقَامَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ ، وَعَوِضٌ عَنْهُمَا ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ جَمْعُهُمَا ، وَنَحْوُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : (زَيْدٌ هُوَ يَقُولُ ذَاكَ) ، وَ (إِنَّ عَمْرًا هُوَ يَذْهَبُ) ، فَالْفِعْلُ أَيْضًا يُضَارِعُ الْمَعْرِفَةَ مِنْ جِهَةِ امْتِنَاعِ دُخُولِ اللَّامِ عَلَيْهِ ، كَمَا امْتَنَعَتْ فِي أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ . وَالْقِيَاسُ فِي أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ أَلَّا يَقَعَ الْفَصْلُ مَعَهُمَا ؛ لِكَوْنِهِمَا نَكِرَتَيْنِ ، لَكِنَّهُمَا أَجْرَوهُمَا مُجْرَى اللَّامِ عَلَيْهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْمُضَارَعَةِ بَيْنَهُمَا ، فَتَحَصَّلَ مِنْ مَجْمُوعِ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ الْقِيَاسَ الْمُطَرَّدَ فِي الْأَصْلِ إِنَّمَا يَكُونُ بَيْنَ مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ مَا يُقَارِبُهُمَا ، وَمَا وَرَدَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ كَالْفِعْلَيْنِ الْمُضَارِعِ وَالْمَاضِي ، وَنَحْوُ : (مِثْلٍ) ، وَ (غَيْرٍ) ، وَ (شَبِهِ) مُضَافَةً ، فَإِنَّهُ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ ، جَارٍ عَلَى جِهَةِ السَّمَاعِ ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ؛ لِخُرُوجِهِ عَنِ الْقَاعِدَةِ ((^(٣٧)) .

هنالك خلاف بين البصريين والكوفيين بتسمية الضمير عند البصريين يسمى فصلاً لأنه فصل به بين كون ما بعده خبراً وكونه نعتاً أنك إذا قلت : زيد المنطلق ، جاز أن يتوهم السامع أن (المنطلق) صفة فينتظر الخبر ، وجاز أن يفهم أنه خبر ، فإذا قلت : زيد هو المنطلق تعين الخبر ، فصارت هذه الصيغة هي التي فصلت بين الخبر والنعت ، وعينت (المنطلق) للخبر . ويسمى عند فصارت هذه الصيغة هي التي فصلت بين الخبر والنعت ، وعينت (المنطلق) للخبر . ويسمى عند الكوفيين عمادا ؛ لأنه اعتمد عليه في هذا المعنى فالفصل أخص إذ كل ما وضع للفصل كتاء التأنيث والإعراب قد اعتمد به على المراد منه ، وليس كل ما يعتمد به في شيء يكون فصلاً ، ألا ترى أن زيدا من (زيد قائم) معتمد عليه في المراد منه ، ولم يفصل شيئاً من شيء . وإذا كان الفصل أخص كانت التسمية فصلاً أولى لخصوصه ؛ لأن الأخص يكون مشتقاً على الأعم ضرورة عدم تحقق الأخص بدون الأعم ، فيكون أكثر فائدة ، فيكون أولى ، وقد قرر ابن الحاجب في شرح المفصل وجه الأولوية على طريقة أخرى فقال : تسمية أهل البصرة له فصلاً أقرب إلى الإصطلاح ؛ لأن الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ، ولما كان المعنى في هذا

الضمير الفصل كان تسميته فصلاً أخرى من تسمية الكوفيين، فإنهم سموه باسم ما يلزمه ويؤدي إلى معناه، فكانت تسمية البصريين أظهر (٣٨) .

إذا كان الخبر نكرة لكنه مشابه للمعرفة يمتنع دخول (أل) عليه نحو : (زيد هو أفضل منك) ، فلو كانت النكرة قابلة لـ (أل) امتنعت المسألة نحو : (كان زيد هو منطلقاً) ، وأجاز بعض العلماء وقوعها بين نكرتين كمعرفتين في امتناع دخول (أل) نحو : (ما ظننت أحداً هو خيراً منك) (٣٩) .

سادساً : استبعد العلوي بحسب الشذوذ في (باب أسماء العدد) ، إذ قال : ((التثنية في (اثنان) و (اثنتان) غير قياسية ؛ لأنه لم يُسمع له واحدٌ ، فيقال : (اثنٌ) و (اثنتٌ) ، كما يُقال : (ابنٌ) ، و (ابنةٌ) ، وإنما هي صيغة مُرتجلةٌ للتثنية كما في (هذان) و (اللذان))) (٤٠) .

ذهب العلوي إلى استبعاد التثنية في (اثنان) و (اثنتان) ؛ لأنها غير قياسية .

يقول أبو العلاء المعري : ((فا لاقيس ان تكون التاء للتأنيث فأما بنت ففي تائها قولان أحدهما أنها بدل من واو والآخر انها تاء التأنيث فاذا قيل ان تاءها تاء التأنيث فوزنها (فعت) وإذا قيل انها مبدلة من واو أو ياء فوزنها (فعل) والتأنيث في تثنتين أقوى لأنهم قد دلوا على انه جاء مؤنثاً على حد التذكير إذ قالوا (اثنان) ، و (اثنتان) ولم يقولوا : (اثنة) ولا أدفع أن تكون تاءه مبدلة من حرف علة وتاءه أشبه التاءات بتاء (بنت) ودلوا بقولهم (ابن) و (ابنة) على أن تأنيث (ابن) على حد التذكير انما هو بقولهم ابنة ومن شأن تاء التأنيث ان يكون ما قبلها مفتوحاً مثل طلحة وتمر) (٤١) .

يقول ابن الاثير : ((اثنان واثنتان فقل : أصلها ثنيان من تثيت ، وليس له مفرد من لفظه ، فحذفت ياءه وأسكنت فاءه ، وألحق همزة الوصل ، والتاء في تثت بدل من الياء عند من لم يجعلها للإلحاق)) (٤٢) .

سابعاً : استبعد العلوي بحسب الشذوذ في (باب المثني) ، إذ قال : ((أن تثنية الأعلام يُخرجها عن كونها أعلاماً ؛ إذ تصير نكراتٍ ، ولم تُوضع إلا معارف ، فتصير مثل قولك : (جاءني زيدٌ وزيدٌ آخرٌ) ، وذلك قليلٌ في استعمالهم ، ومُخالفٌ للقياس ، فليكن (الزيدان) أيضاً كذلك ؛ لإخراجه من حيز العلم الذي هو وضعه إلى تعريف آخر ، فالإشكال واردٌ على تثنية العلم وجمعه من هذه الجهة أيضاً)) (٤٣) .

إن الأعلام إذا جمعت ذهبت العلمية عنها ولذلك قال علماء النحاة : يجب تعريف تثنية العلم وجمعه بالاداة لـ (الألف واللام) ليخلف عليه بتعريف اللام ما ذهب عنه من تعريف العلمية ،

لا يجوز أن تقول جاعني زيدون ، بل الزيدون ، فإذا ذهبت العلمية بسبب التنثية والجمع لم يبق إلا كونه مسمى باسم زيد ، فيكون نكرة متواطئاً بمعنى واحد لا مشتركاً ، بل يصير كالصالحين والمؤمنين ، فلا حجة فيه للمجوزين ، بخلاف إذا استعمل المشترك في معانيه ، كل واحد منها باق على خصوصه ، حتى لو قصد إلى معنى عام بين أفراده كان مجازاً جائزاً إجماعاً^(٤٤) .

يقول أبو حيان الأندلسي : ((وذكر صاحب البديع خلافاً في كيفية تنثية العلم وجمعه فقال: ((منهم من يلحقه الألف واللام عوضاً عما سلبه من التعريف ، فيقول الزيدان والزيدون ، وهم الأكثر ، ومنهم من لا يداخلهما عليه ، ويبقيه على حاله قبل التنثية والجمع ، فيقول : زيدان و زيدون))^(٤٥) .

ثامناً : استبعد العلويّ بحسب الشذوذ في (باب المجموع) ، إذ قال : ((فأما (أمكن) فهو جمع لـ (مكانة) ؛ فهذا جمع على (أفعل) ، وليس جمعاً لـ (مكان) على جهة الشذوذ ، وإذا كان له محمل ما يجري عليه قياسه فلا وجه لجعله شاذاً))^(٤٦) .

يقول الزمخشري : ((وما شذ وقد يجيء الجمع مبنياً على غير واحدة المستعمل وذلك نحو أراط وأباطيل وأحاديث وأعاريض وأقاطيع وأهال وليال وحمير وأمكن))^(٤٧) . وهذا شاذ عند الزمخشري وعند العلويّ يستبعده من الشذوذ .

الخاتمة والنتائج :

بعد الدرس والبحث في موضوع الاستبعاد بحسب عدم الاستعمال عند العلوي في شرحه على الكافية ، ظهرت لنا مجموعة من النتائج هذا إيجاز لأهمها :

١. تنوعت ألفاظ الاستبعاد عند العلوي ، وكان أغلبها أحكاماً تقويمية من مثل : يتعذر فيها الطرد ، خارج عن المطرد ، نادر خارج عن القياس ، لا يعول عليه لشذوذه وخروجه عن القياس ، قليل .
٢. تنوعت عملية الاستبعاد عند العلوي بين أن يكون منفرداً برأي ، مستبعداً غيره ، أو أن يكون متابعاً في استبعاد ما استبعد الآخرون ، غير أن ثقافته النحوية بدت واضحة في قبول الرأي أو استبعاده ، لذلك كان يستبعد رأي البصريين كما يستبعد رأي الكوفيين .
٣. مرة يرجح رأي البصريين ويستبعد رأي الكوفيين في المسألة النحوية ومرة أخرى يرجح رأي الكوفيين ويستبعد رأي البصريين ، وكان عادلاً في ترجيحاته .

٤. ظهرت شخصية العلوي في هذا الشرح خاصة في الاستبعاد مرة يتفق مع ابن الحاجب في الاستبعاد ومرة أخرى يختلف مع ابن الحاجب في الاستبعاد .

٥. تنوع الاستبعاد عنده في هذا البحث مرة يستبعد من جهة القياس وجارٍ على جهة السماع ومرة يستبعد من جهة السماع وجارٍ على جهة القياس .

الهوامش :

- (١) الخصائص : ٩٨/١ ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها : ١٨١/١ .
- (٢) كتاب سيبويه : ٥٥٤/٣ .
- (٣) نفسه : ٤٦٨/٣ .
- (٤) ينظر : نفسه : ٨٥/٤ .
- (٥) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٢٥٩ .
- (٦) الأزهار الصافية : ٥٤.٥٣/١ .
- (٧) شرح المفصل (لابن يعيش) : ٨٦/١ .
- (٨) الأزهار الصافية : ٨٥/١ . ٨٦ ، ينظر : البيتان من الرجز ، وهما لرؤية في ملحقات ديوانه : ١٦٨ .
- (٩) ينظر : رقم المسألة (٢) في الإنصاف : ١٧/١ .
- (١٠) ينظر : أسرار العربية (لأبي البركات الأنباري) : ٥٨ .
- (١١) الأزهار الصافية : ٢٤٧/١ . ٢٤٨ .
- (١٢) البدیع في علم العربية (ابن الأثير ٦٠٦ هـ) : ٦٧/١ . ٦٨ .
- (١٣) الأزهار الصافية : ٣٤١/١ ، والآية من سورة طه : ٩٤ .
- (١٤) التعليقة على كتاب سيبويه (أبو علي الفارسي ت ٣٧٧ هـ) : ٣٥٤/١ .
- (١٥) الأزهار الصافية : ٣٩٢/١ .
- (١٦) ينظر : الكناش في فني النحو والصرف (أبو الفداء ت ٧٣٢ هـ) : ١٧٦/١ . ١٧٧ .
- (١٧) الأزهار الصافية : ٤٠٦/١ ، ينظر : البيت هو لعامر بن الطفيل في ديوانه : ٥٥ .
- (١٨) شرح كتاب سيبويه (للسيرافي) : ٢٦/٢ .
- (١٩) الأزهار الصافية : ٢٢١/٣ .

- (٢٠) ينظر : المقتضب : ١٦٨/٣ . ٣٨/٣ ، الأصول في النحو (لابن السراج) : ٨ . ٧/٢ .
- (٢١) المزهري في علوم اللغة وأنواعها : ١٨١/١ ، والشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم أهميته ، وأثره ، ومناهج المفسرين في الاستشهاد به (د. عبد الرحمن معاضة الشهري) : ١٣٥ .
- (٢٢) ينظر : ظاهرة الشذوذ في النحو العربي (د. فتحي عبد الفتاح الدجني) : ١٧ .
- (٢٣) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٢٣٦ .
- (٢٤) ينظر : القياس في النحو نشأته وتطوره (د. سعيد جاسم الزبيدي) : ٣٧ . ٤١ .
- (٢٥) الأزهار الصافية : ٣١/٢ . ٣٢ ، ينظر : البيت هو لعمر بن معدى كرب في ديوانه : ١٧٨ ، والآية من سورة الأنبياء : ٢٢ .
- (٢٦) كتاب سيبويه : ٢٣٤ / ٢ .
- (٢٧) الأزهار الصافية : ٦٩/٢ . ٧٠ .
- (٢٨) المقتضب : ٣٦٠/٤ . ٣٦١ ، والآية من سورة الصافات : ٤٧ .
- (٢٩) ينظر : الأزهار الصافية : ٧٠/٢ .
- (٣٠) الأزهار الصافية : ٧٢/٢ .
- (٣١) ينظر : الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (المنتجب الهمداني ت ٦٤٣ هـ) : ٢٧٣/٢ .
- (٣٢) شرح الكافية الشافية (لابن مالك) : ٢١٥٠/٤ .
- (٣٣) ينظر : البيت وهو لرجل من ضبة في كتاب سيبويه : ١٨٥/١ ، وهو لرؤية في الأزهار الصافية : ١٤٨/٢ ، غير موجود في ديوانه .
- (٣٤) ينظر : البيت قائله مجهول ، وهو من شواهد سيبويه : ١٨٨/١ .
- (٣٥) الأزهار الصافية : ١٤٨/٢ .
- (٣٦) المقتضب : ١٤٥/٤ . ١٤٦ ، ينظر : البيت هو للأخطل في ديوانه : ٢٤٦ .
- (٣٧) الأزهار الصافية : ٣٠٩/٢ .
- (٣٨) ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (بدر الدين الدماميني ٧٦٣ هـ . ٨٢٧ هـ) : ١٢٨/٢ ، ١٢٩ .
- (٣٩) ينظر : نفسه : ١٣٠/٢ .
- (٤٠) الأزهار الصافية : ٢٨/٣ .
- (٤١) رسالة الملائكة (أبو العلاء المعري ت ٤٤٦ هـ) : ١٤٦ . ١٤٧ .

(٤٢) البديع في علم العربية : ٣١٥/٢ .

(٤٣) الأزهار الصافية : ٩١/٣ .

(٤٤) ينظر : نفائس الأصول في شرح المحصول (القرافي ت ٦٨٤ هـ) : ٧٥٠/٢ . ٧٥١ .

(٤٥) التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ٢٢٦/١ .

(٤٦) الأزهار الصافية : ١٣٩/٣ .

(٤٧) المفصل في صنعة الإعراب (للزمخشري ت ٥٣٨ هـ) : ٢٤٣ .

المصادر والمراجع :

القرآن الكريم

١. الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية / للإمام المؤيد عماد الاسلام يحيى بن حمزة العلوي اليمني ت ٧٤٩ هـ / تح وت / د. شريف عبد الكريم النجار و د. علي محمد أحمد الشهري / دار السلام - مصر / ط ١ / ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م .

٢. أسرار العربية / عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، أبو البركات كمال الدين الأنباري ت ٥٧٧ هـ / دار الأرقم بن أبي الأرقم / ط ١ / ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

٣. الأصول في النحو / أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج ت ٣١٦ هـ / تح/ عبد الحسين الفتلي / مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان / د. ط / د. ت .

٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين / كمال الدين أبو البركات الأنباري ت ٥٧٧ هـ / تح / محمد محي الدين عبد الحميد ت ١٣٩٢ هـ / المكتبة العصرية / ط ١ / ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

٥. البديع في علم العربية / مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري بن الأثير ت ٦٠٦ هـ / تح/ د. فتحي أحمد علي الدين / جامعة أم القرى - مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية / ط ١ / ١٤٢٠ هـ .

٦. التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل/ أبو حيان الأندلسي ٦٥٤ - ٧٤٥ هـ / تح/ د. حسن هنداي/ دار القلم - بدمشق (الاجزاء ١ - ٥) - دار كنوز إشبيليا بالرياض (الاجزاء ٦ - ٢٢) / ط ١ / ١٤١٨ هـ - ١٤٤٥ هـ = ١٩٩٧ - ٢٠٢٤ م .

٧. تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد / محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني ٧٦٣ - ٨٢٧ هـ / تح/ د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى أصل هذا الكتاب : رسالة دكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٣٩٦ هـ في أربع مجلدات / قام المؤلف بطباعتها تباعاً / ط١ / ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
٨. التعليقة على كتاب سيبويه / الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل أبو علي الفارسي ت ٣٧٧ هـ / تح/ د. عوض بن حمد القوزي / ط١ / ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
٩. الخصائص / أبو الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢ هـ / تح/ محمد علي النجار ت ١٣٨٥ هـ / الهيئة المصرية العامة للكتاب / ط٤ / د. ت .
١٠. ديوان الأخطل / للأخطل / شرحه وصنف قوافيه : مهدي محمد ناصر الدين / دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان / ط٢ / ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
١١. ديوان رؤية بن العجاج / مجموع أشعار العرب / اعتنى بتصحيحه / وليم بن الورد / منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت / د. ط / د. ت .
١٢. ديوان عامر بن الطفيل / رواية / أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب / دار صادر - بيروت / د. ط / د. ت .
١٣. ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي / جمعه ونسقه / مطاع الطريبيشي / مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق / ط٢ / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
١٤. رسالة الملائكة / أملاه : أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التتوخي المعري ت ٤٤٩ هـ / تح / محمد سليم الجندي ١٨٨١ - ١٩٥٥ م / مطبعة الترقى - بدمشق - وصورته دار صادر - بيروت بإذن من المجمع العلمي بدمشق / د. ط / ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
١٥. الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم أهميته ، وأثره ، ومناهج المفسرين في الاستشهاد به / د. عبد الرحمن بن معاضة الشهري / مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع - الرياض - المملكة العربية السعودية / ط١ / ١٤٣١ هـ .
١٦. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه / الدكتورة خديجة الحديثي / مطبوعات جامعة الكويت - الكويت / ١٤ صفر ١٣٩٣ هـ - ١٨ آذار ١٩٧٣ م .
١٧. شرح الكافية الشافية/ جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي ت ٦٧٢ هـ / تح/ عبد المنعم أحمد هريدي - جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة / ط١ / ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
١٨. شرح كتاب سيبويه/ أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت ٣٦٨ هـ / تح/ أحمد حسن مهدي - علي سيد علي / دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان / ط١ / ٢٠٠٨ م .

١٩. شرح المفصل / يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي المعروف بابن يعيش وبابن الصانع ت ٦٤٣هـ / قدم له / الدكتور إميل بديع يعقوب / دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان / ط ١ / ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

٢٠. ظاهرة الشذوذ في النحو العربي / د. عبد الفتاح الدجني / وكالة المطبوعات الكويت / ط ١ / ١٩٧٤م .

٢١. القياس في النحو نشأته وتطوره / د. سعيد جاسم الزبيدي / دار الشرق للنشر والتوزيع - عمان - الاردن / ط ١ / ١٩٩٧م .

٢٢. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد / المنتجب الهمذاني ت ٦٤٣هـ / تح/ محمد نظام الدين الفتيح / دار الزمان للنشر والتوزيع - المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية / ط ١ / ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

٢٣. كتاب سيبويه / عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء ، أبو بشر الملقب سيبويه ت ١٨٠هـ / تح / عبد السلام محمد هارون / مكتبة الخانجي - القاهرة / ط ٣ / ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٢٤. الكناش في فني النحو والصرف / أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب ، الملك المؤيد صاحب حماة ت ٧٣٢هـ / تح/ د. رياض بن حسن الخوام / المكتبة العصرية للطباعة والنشر - بيروت - لبنان / د. ط / ٢٠٠٠م .

٢٥. المزهري في علوم اللغة وأنواعها / عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ / تح/ فؤاد علي منصور / دارالكتب العلمية - بيروت / ط ١ / ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٢٦. المفصل في صنعة الإعراب / أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ، الزمخشري جار الله ت ٥٣٨هـ / تح/ د. علي بو ملحم / مكتبة الهلال - بيروت / ط ١ / ١٩٩٣م .

٢٧. المقتضب/ محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ، أبو العباس المعروف بالمبرد ت ٢٨٥هـ / تح/ محمد عبد الخالق عزيمة / عالم الكتب - بيروت / د. ط / د. ت .

٢٨. نفائس الأصول في شرح المحصول / شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المصري المشهور بالقرافي ت ٦٨٤هـ / تح/ عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض / مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة - السعودية / ط ١ / ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .